

محضر الجلسة العلنية التاسعة

المنعقدة يوم الإثنين 02 ذو الحجة 1418 هـ

الموافق 30 مارس 1998 م (مساء)

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وأعضاء حكومته.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أجدد في البداية الشكر للسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته على مشاركتهم في أعمالنا. يقتضي جدول أعمال جلستنا المسائية هذه مواصلة المناقشة العامة للعرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة وأشير إلى أن السيدين سنوسي بوشنتوف ومحمد طاجين قد قدما تدخليهما كتابيا. أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد القادر مازوزي، فليفضل.

السيد عبد القادر مازوزي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، سيادة رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

إن الظروف الصعبة والراهنة التي تمر بها بلادنا، تفرض علينا تظافر الجهود وتكاتفها من أجل إخراج البلاد مما آلت إليه بسبب العنف الأعمى الذي أزهاق أرواحا بريئة، ودمر ممتلكات عمومية وخاصة، وخلق الضغينة بين أفراد المجتمع الواحد، وأثر سلبا على استقرار المجتمع ومؤسساته.

إن ما يحدث في بلادنا يؤلمنا جميعا، ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن ننحني أمام أرواح ضحايا الإرهاب. وبعد هذه الكلمة المتواضعة حول ما آلت إليه بلادنا لا يسعني إلا أن أنوه بالدور الذي تقوم به المصالح المختصة والمواطنون على حد سواء من أجل استتباب الأمن وإعادة الاستقرار إلى ربوع هذا الوطن العزيز.

إسمحوا لي في البداية أن أنوه باللقاء الذي جمعنا اليوم مع السيد رئيس الحكومة حول برنامج عمل الحكومة والأهداف التي يرمي إليها على المدى القريب والمتوسط في جميع القطاعات، وكيفية تجسيده على أرض الواقع.

وبعد سماعنا للعرض الذي تقدم به أمامنا بالأمس، وبعد تفحصنا -ولو بعبالة- لبرنامج عمل الحكومة المقدم أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997، استوقفنا بعض المحطات التي نعتبرها أساسية - في نظرنا على الأقل - منها إبعاد الإدارة عن توزيع السكنات مثلا كما ورد في برنامج الحكومة، وكيفية النهوض بالقطاع الفلاحي، وإصلاح النظام الجبائي والتقسيم الإقليمي، وتنمية المناطق الجنوبية، وإنجاز السدود، ومساعدة الولايات المحرومة عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية والخزينة العمومية -في إطار التضامن الوطني- وغيرها من المحطات التي لا تقل أهمية عما تكلمت عنه آفنا، وسأبدأ بالتنمية الريفية.

1 - التنمية الريفية: لا يخفى عليكم سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أن الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها المؤسسات العمومية بصفة عامة، والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، كان لها تأثير سلبي وإيجابي في آن واحد، وأبدأ بالتحدث عن الجانب السلبي لهذه العملية، حيث إنها أنهكت الخزينة العمومية وهذا لما رصد لها من أموال لإعادة هيكلتها في ميزانية الدولة خلال عدة سنوات، ولا زالت مستمرة إلى حد الآن غير أنها لم تعط ثمارها بل ولم تصل إلى الهدف المنشود، وهو تصفية ديونها حتى تتطلق من جديد وتوفر مناصب عمل للعمال.

إن ما نشاهده الآن هو تصفية المؤسسات العمومية الوطنية منها والمحلية، ومع الأسف حتى القدرة منها على التأقلم مع المحيط الجديد لاقتصاد السوق.

وفي الوقت الذي يهدف فيه برنامج عمل الحكومة إلى توفير مناصب شغل جديدة تقدر بمليون ومائتي ألف (1.200.000) منصب شغل، ومعدل نمو يصل إلى 7% في نهاية سنة 2000، نرى أن تسريح العمال مستمر، وهنا أطرح تساؤلا وهو كيف يمكن أن نوفق بين هذا وذاك؟

إن التسريح الجماعي للعمال يتم بصفة رهيبية، وإن تصفية المؤسسات تكون إما بغلقها أو ببيعها بالمزاد العلني مع إعطاء امتياز للعمال للاستفادة منها بعد أن عجزت الدولة على إصلاحها وتسييرها، وهذه الإجراءات لا تضمن لكم -بالضرورة سيادة رئيس الحكومة- تنفيذ برنامجكم الطموح.

سيادة الرئيس، إننا نرفض حل المؤسسات العمومية والمحلية، خاصة في المناطق المحرومة أين يصعب على المواطن الظفر بمنصب عمل مادامت هذه المؤسسات هي الوحيدة التي توفر له مناصب الشغل، فليست هناك صناعة ولا خدمات ولا تجارة مزدهرة تسمح بفتح مناصب عمل، وعليه فإننا نرى أن إعادة النظر في حل المؤسسات في بعض المناطق من الوطن خاصة في مناطق الجنوب الكبير أصبح أمرا ضروريا.

2 - أما بالنسبة للقطاع الفلاحي: فإننا نعتبره لا يقل أهمية عن قطاع المحروقات، بل لا بد أن يحظى بالأولوية المطلقة في مجال الاستثمار مع وضع آليات محفزة، ودعم واضح لتشجيع الاستثمار المنتج للمواد الأساسية كالقمح الصلب والقمح اللين والشعير، خاصة وأن التجربة التي انطلقت في ولايات الجنوب بدأت تعطي ثمارها، غير أنها لم تلق الدعم والتشجيع الكافي من طرف الحكومة، خاصة في مجال التمويل لضمان ازدهارها وتطويرها، وهذا لما لها من أهمية في الحد من التبعية الغذائية، وتوفير مبالغ هامة من العملة الصعبة يمكن استعمالها في قطاعات أخرى، وما أحوجنا إليها في هذا الوقت بالذات.

سيادة الرئيس، إن ازدهار المجتمع ورفاهية الشعب تتحقق بتوفير الأمن للمواطن، وتحقيق الاكتفاء الغذائي وتوفير مناصب العمل لليد العاملة، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على المؤسسات الموجودة وتدعيمها مع تقويمها إلى ما هو أفضل بزيادة وتيرة الاستثمار.

3 - الموارد المائية: لقد تكلمتم وطرحتم في برنامج عملكم قضية بناء السدود لتوفير المياه الصالحة للشرب وإلى القطاع الفلاحي معا، وهذا ينطبق على الشمال والهضاب العليا التي تتوفر على نسبة تساقط أمطار معتبرة، ومع الأسف فقد أغفلتم المناطق الجنوبية في هذا الموضوع بالذات والتي تتميز عن غيرها من المناطق الأخرى للوطن بالجفاف ونقص الأمطار، حيث ليست فيها نسبة أمطار معتبرة، وفي المقابل لها مياه جوفية معتبرة مقارنة مع المناطق الشمالية، ولها نظام سقي فلاحي منفرد على مستوى الوطن، بل وفي شمال إفريقيا كلها، وهو نظام "الفقارة" المعروف في ولاية أدرار الذي يحتاج إلى دعم مستمر من طرف الدولة للمحافظة عليه، أولا كتراث ثقافي وكمصدر من مصادر المياه، وكذلك لاستقرار السكان في هذه المناطق، وتنمية الفلاحة التقليدية التي تعتبر المصدر الأساسي لدخل المواطنين مع البحث والتنقيب عن المياه الجوفية، واستغلالها بعقلانية لفائدة التنمية بصفة عامة، والتنمية الفلاحية بصفة خاصة.

سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، لقد طرحتم في برنامجكم إنشاء هيآت مالية جديدة لتنمية الفلاحة والمناطق الجنوبية، وهذا شيء جميل بل ومحبد من طرفنا غير أن ما يحدث في الواقع هو العكس أو على النقيض من ذلك إن

صح التعبير، حيث إننا لاحظنا أن المؤسسات البنكية كانت موجودة، وتمارس عملها وتقدم دعمها للفلاحين وللاستثمار الفلاحي في مناطق الجنوب ولها سلطة القرار محليا، وقد تمت إعادة هيكلتها بما يبعد سلطة القرار عن مكان الاستثمار بنحو 600 كلم، وهذا لا يخدم المستثمر بل ولا يخدم الفلاح ولا حتى الاقتصاد الوطني.

4 - المخطط السنوي والمتعدد السنوات في مجال التنمية: إن الخلل واضح فيما يخص التنمية، وخاصة مخططات البلديات (PCD) والأموال المرصودة لها، حيث يلاحظ من خلال ما رصد لكل ولاية على حدة، أن هناك فوارق كبيرة لا تعكس إرادة الحكومة المعبر عنها في برنامجكم، والمتمثلة في تنمية المناطق الريفية والمحرومة، ورغم المبادرة الشجاعة التي تقدم بها السيد رئيس الجمهورية - شفاه الله - والمتمثلة في إنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجنوبية، والمبادرة الهادفة التي تقدمتم بها - سيادة رئيس الحكومة - في التشكيلة الحكومية الحالية، والمتمثلة في إنشاء كتابة الدولة للتنمية الريفية غير أن الهوة تبقى شاسعة، والفرق واضح بين مختلف مناطق الوطن وفي جميع القطاعات خاصة السكن، الشغل، التربية والتعليم وترقية الإطارات.

إن العجز في قطاع السكن كبير وكبير جدا، ويختلف من منطقة إلى أخرى، وما يزيد في عجزه هو سوء توزيعه، بل وسوء برمجته وتخطيطه أيضا، وفي بعض الأحيان عدم إنجاز أصله، لأنه لا يحظى بالمكانة التي يستحقها في مجال التنمية الشاملة، وعليه فإنه يجب تدارك هذا العجز بتدابير وإجراءات استعجالية ومحفزة تقاديا للأثار السلبية التي يحدثها في أوساط المجتمع.

إن بناء السكنات الاجتماعية يجب أن يحظى بالأولوية مع سلسلة من الإجراءات الأخرى لإنجاز السكنات التطورية والحضرية مع التركيز في هذا الميدان بالذات على تحويل مسار الهجرة من جنوبية شمالية إلى شمالية جنوبية، وذلك بإعادة النظر في تخطيط وبرمجة وإنجاز المساكن بالمناطق الداخلية تقاديا لابتلاع الأراضي الفلاحية الخصبة بالشمال، وتشجيع المواطنين على الاستقرار بالمناطق الداخلية، وتوزيع السكان عبر كامل التراب الوطني بما يضمن التوازن السكاني، والتحكم في تطور مختلف مناطق الوطن.

5 - التربية والتعليم: بالنسبة إلى هذا القطاع فإن عجز التأطير أصبح واضحا، وبدأ تأثيره السلبي يطرح بحدة على المنظومة التربوية وعلى تحصيل الطفل في أن واحد، حيث إنه يشهد عجزا كبيرا في التأطير وفي كل الأطوار (الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي وطور التعليم الثانوي)، حيث إن التلاميذ لا يدرسون بعض المواد الأساسية مع أنهم يمتحنون فيها آخر السنة، وهذا نظرا لنقص المناصب المالية المفتوحة للتأطير التربوي، وأعتقد أن ذلك موجود في جميع جهات الوطن.

إننا لا نشاطر هذا الإجراء المتمثل في عدم فتح المناصب المالية، لأننا نعتبر التعليم حقا، بل واجبا إجباريا لكل طفل وهو في الوقت ذاته الغذاء الروحي الذي لا يمكن أن ننقش فيه، ويمكن أن ننقش في قطاعات أخرى، وهنا أتساءل حول عدم فتح المناصب المالية في هذا القطاع بالذات، هل هو من أجل فتح المجال لإنشاء المدارس الخاصة ومالها من خطورة في البرامج المختلفة التي تطرحها لتكوين الأجيال القادمة؟

6 - الصحة: إن العجز وقلة الإمكانيات وسوء التسيير في بعض القطاعات الصحية قد أثر سلبا على المواطنين الذين يتقدمون للاستشفاء في القطاعات الصحية، صف إلى ذلك أن نقص الأطباء المتخصصين في المناطق الداخلية والجنوبية بصفة خاصة، يجعل عددا كثيرا من المواطنين عرضة للوفاة، إضافة إلى انتشار بعض الأمراض المعدية مثل الدفتيريا وغيرها، الأمر الذي يتطلب عناية أكثر والتزاما أكبر من طرف حكومتكم - سيادة الرئيس - مع توفير الوسائل الضرورية للأطباء والممرضين لأداء واجبهم على أحسن وجه تجاه المواطنين.

7 - التقسيم الإقليمي الجديد: إن ما يوحى به برنامجكم المحترم - سيادة رئيس الحكومة - هو إعادة التقسيم الإقليمي في جانبه السلبي، وهذا معناه إلغاء بعض البلديات أو دمجها مع بعضها، كما يوحى أيضا بتوسيع تجربة محافظة الجزائر الكبرى على بعض المناطق من الوطن، وإذا كان الأمر كذلك وحسب فهمي لبرنامجكم، فإننا لا نوافقكم على هذا الطرح على الأقل بالنسبة للمناطق الجنوبية، وهذا لما لها من خصوصيات لا بد من أخذها بعين الاعتبار في أي تقسيم إقليمي جديد بما يخدم المواطن، وما يقرب إليه المرافق العامة التي تضمن له الخدمة العمومية، خاصة وأن المسافات بين البلديات داخل الولاية الواحدة تبعد عن بعضها البعض بمئات الكيلومترات وفي بعض الأحيان بما يتجاوز 1000 كلم داخل الولاية الواحدة، صف إلى ذلك قساوة الطبيعة وصعوبة التضاريس التي تمثل المعاناة الحقيقية للمواطنين أثناء تنقلاتهم في أعماق الصحراء طلبا للخدمة العمومية.

سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن خصوصيات المناطق الجنوبية يجب أن تحظى بالعناية اللازمة في كل تفكير سواء في موضوع التقسيم الإقليمي الجديد الذي تنوي الحكومة القيام به مع احترام هذه الخصوصيات، وليس في هذا المجال فقط، بل وفي مجالات أخرى تمس بالحياة اليومية للمواطنين كالقوانين مثلا، خاصة قانون المالية وتسعيرة الكهرباء التي لا تتماشى ومستوى القدرة الشرائية للمواطنين، بل وفي بعض الأحيان تنهك كاهل العائلات المستقرة في هذه المناطق خاصة في فصل الصيف الذي يبدأ من شهر مارس إلى شهر نوفمبر من كل سنة.

وأنتم تعلمون، سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أن القدرة الشرائية للمواطنين تسير في الاتجاه السلبي، وهذا نظرا لل صعوبات التي تعرفها بلادنا في المجال الاقتصادي، وضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة الشيء الذي أدى إلى تدهور ملحوظ في مستوى معيشة المواطنين، ونرجو أن يكون ذلك مرحلة عابرة يمكن تداركها مستقبلا عن طريق تمويل الاقتصاد الوطني سواء بإيجاد مصادر تمويل داخلية أو عن طريق الشراكة أو عن طريق الاستثمار الخاص الذي لا يزال يراقب عن بعد مدى استتباب الأمن، وإصلاح القوانين المسيرة للاقتصاد الحر، التي لا تخدم بالضرورة الطبقات المحرومة، غير أنه يمكن أن تخفف من معاناتها واحتياجاتها اليومية ولو بنزر قليل، وهذا بعد أن ترتفع وتيرة الاستثمار إن تم التحكم فيها كما هو مشار إليه في برنامجكم.

8 - الإصلاح الجبائي: إن النظام الجبائي يحتاج إلى ثورة وإرادة وعزيمة من أجل إصلاحه حتى يتماشى والنهج الاقتصادي المخطط له في برنامجكم، والمتمثل في اقتصاد السوق، وهذه الإرادة متوفرة ونحن لا نشك في ذلك، غير أنه ينقصها بعض الديناميكية والسرعة في وتيرة إصلاح هذا القطاع مع دعم بورصة الجزائر للأوراق النقدية التي انطلقت في الأيام القليلة السابقة حتى تساهم بقسط وفير في اقتصاد السوق، وذلك بدعمها بالطاقات والكفاءات الوطنية في مجال تسيير رؤوس الأموال.

إن إعادة النظر في المرسوم 93/291 الصادر بتاريخ 10/11/93، والمتعلق بتقييم الأملاك المبنية وغير المبنية لا يتصف ولا يحدد القيمة الحقيقية للأملاك أثناء تقييمها من طرف مصالح الضرائب لتحديد قيمة الضريبة على العقار المبنى وغير المبنى، بل ويضر المواطنين وضرره واضح وبصفة جلية على كل المواطنين، حيث يصنف المناطق إلى حضرية ومجاورة ومعزولة، ويحدد تقييم المتر المربع بالنسبة للمناطق الحضرية بتسعمائة (900) دينار جزائري في أدرار مثلا، ونفس القيمة زائد أربعين (40) دينارا بالنسبة للجزائر العاصمة.

وأنتم تعرفون أن قيمة العقار في الجزائر ليست بالضرورة هي قيمة العقار في أدرار أو في وهران أو في قسنطينة أو في غيرها من الولايات الأخرى.

إن الظلم واضح تجاه المواطنين فيما يخص الضريبة على العقار، وعليه فإننا نرى أنه من الضروري إعادة النظر في هذا المرسوم السالف الذكر، بما يتماشى وقيمة العقار الحقيقية في السوق الوطنية، ونفس الشيء ينطبق على الرسم العقاري، حيث إنه لا يتماشى وقيمة العقار في المناطق المعزولة التي تحتاج إلى تشجيع وتحفيز جبائي خاص ضمن قانون المالية لسنة 1999 حسب ما أوردناه سابقا.

إن الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة السابقة، والمتعلقة بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي في الجنوب الكبير كان لها وقع إيجابي في نفوس المواطنين، ونفس الشيء بالنسبة إلى المؤسسات العمومية والخاصة وكل قطاعات النشاط الموجودة، غير أنها، سيادة رئيس الحكومة، محددة بمدة زمنية معينة تنتهي بانتهاء سنة 1999، وعليه وفي هذا الإطار فإننا نرى أن استمراريتها وتواصلها يعطيان إمكانية إضافية لتشجيع الاستثمار في المناطق المذكورة، ويخففان من أعباء المواطنين والشركات والمقاولات، وكل قطاعات النشاط الاقتصادي بما يضمن انطلاقا يمكن أن تكون حقيقية إذا تضافرت فيها جهود الجميع.

9 - الصناعة: سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، هل تصدقون إن قلت لكم إن المصنع الوحيد الذي أنجزته الدولة وكونت له يدا عاملة مهنية متخصصة في الخياطة قد حوّل من أدرار باتجاه الشمال بعد أن استكمل إنجازها، بحجة أنه ليست له مردودية اقتصادية وعليه وجب نقله إلى الشمال وبقيت البناية مشيدة إلى الآن ومع الأسف بدون فائدة اقتصادية، ورغم أن هذا الأمر وقع في السنوات الماضية، لكن آثاره البيولوجية لازالت قائمة في أوساط المواطنين.

10 - علاقاتنا التجارية مع إفريقيا والدول المجاورة: في هذا المجال أود أن أتطرق إلى تجارة المقايضة (Le troc) بيننا وبين الدول الإفريقية المجاورة، وضرورة توسيعها لتشمل كل قطاعات النشاط التجاري، وخاصة بيع الغاز

الطبيعي المعيا في القارورات لهذه الدول من أجل تنمية مناطق الحدود من جهة، ومن جهة أخرى إذا علمنا أن هناك فائضا إنتاجيا في هذه المادة بالذات وهي مادة الغاز لم نجد له سوقا لترويجها إلى حد الساعة، فيكفي فقط استثمار بسيط لإنشاء مصنع صغير لتعبئة قارورات الغاز على مستوى ولاية أدرار أو ولاية تمنراست سواء من طرف شركة نفطال أو من طرف مستثمرين خواص، وبالتالي الانفتاح على سوق كبيرة يمكن أن تستهلك نسبة كبيرة من الغاز الجزائري، ويسمح ذلك أيضا بازدهار التجارة بيننا وبين الدول الإفريقية المجاورة، وخلق ديناميكية جديدة بهذه المناطق.

سيادة الرئيس، هل لكم رؤية حول هذا الموضوع؟ وكيف تفكرون في تجسيدها؟ وما هي الإمكانيات التي يمكن لحكومتم المحترمة أن ترصدها لذلك؟.

سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أستسمحكم إن أطلت، فتدخلني هذا ما هو إلا مساهمة متواضعة تعبر عن انشغالات صادقة من عضو في هذا المجلس الموقر، ينتقد من أجل الصالح العام ويقترح الحلول الممكنة لفائدة المجتمع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: كل الشكر للسيد عبد القادر مازوزي، وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد عبيد، فليفضل.

السيد رشيد عبيد: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، زملائي زميلاتي، تحية تقدير واحترام.

أما بعد، فإن برنامج الحكومة أعطى مكانة هامة للإدارة العمومية في علاقتها بالمجتمع وضبط الأهداف المرجوة منها، وأخصها في أربع نقاط أساسية، هي:

- تجسيد ميداني أقوى للامركزية،
- تكييف عمل الإدارة وفقا للتحويلات الجارية في البلاد،
- تفتح الإدارة على المحيط وأداء خدمة عمومية بعدل وإنصاف تجاه الجميع،
- إدارة تبتعد عن مهام الإنتاج والتوزيع.

هذه في الحقيقة أهداف مدروسة بجدية وتتسم بالواقعية والموضوعية، لكن من جانب الوسائل التي لا بد منها لتحقيق هذه الأهداف، يتعرض البرنامج في فصله الثالث بدقة وتفصيل إلى الأدوات القانونية كتعديل قانون البلدية والولاية حسب المعطيات والظروف الجديدة، وحسب قضايا التعددية والتداول على السلطة، ويضع أيضا في الحسبان إعداد قانون أساسي للتوظيف العمومي وهذه الأشياء -في الحقيقة- لا بد منها ونحن كلنا نعلم أن الإدارة المحلية - خاصة - هي الأداة الفعالة لتطبيق برنامج الحكومة هذا في حد ذاته، في إطار اللامركزية إلى غير ذلك، لكن هناك جانبا أود توضيحه أو إدراجه ضمن برنامج الحكومة، وهو الحفاظ على الأطارات العمومية التي - في الحقيقة - ساهمت بفعالية في هذه المرحلة الانتقالية إلى جانب قوات الأمن، والذين أحبيهم بهذه المناسبة، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لم تمنح ضمانات لهذه الأطارات، وهي ليست مطمئنة في أعمالها وليس هناك ما يحافظ عليها، كيف ذلك؟ فهناك مسؤولون محليون غير مستقرين، وحتى نحافظ على هؤلاء المسؤولين المحليين ونضمن لهم الاستقرار خاصة أنهم بذلوا مجهودات كبيرة، يجب علينا وضع مقاييس أو شروط تعيين المسؤولين والإطارات السامية على المستوى المحلي مثل رئيس الدائرة، الوالي، الأمين العام للولاية والمديرين التنفيذيين... إلخ، لأنه لا يوجد نصوص توضح شروط ومقاييس تعيينهم أو إعفائهم وتنحيتهم كذلك لا توجد نصوص توضح بالتحديد صلاحياتهم ومهامهم، فهذا الأمر أصبح يشكل انشغالا كبيرا لدى الكثير من الأطارات المحلية، وعلى هذا الأساس - وهذه قضية هامة - وبما أن نظام قانون التوظيف العمومي لا يتعرض إلى هذه الشروط والمقاييس، لذلك أصبحت ضرورة تقنين هذه القضايا واجبا، لأن التعيينات في بعض الأحيان تخضع لمقاييس غير معروفة، ولا يعتمد فيها على الشفافية، ولهذا فإن قانونا متعلقا بالوالي أو قانونا متعلقا بهذه القضايا مهم جدا، وهذا حتى نطمئن إطاراتنا ونعطيها الاستقرار، ونمكنها من أداء مهامها على أحسن وجه، لأن الشخص الموظف كرئيس مكتب في ولاية أو في مكان آخر يبقى في ذلك المنصب مدة 10 أو 20 سنة

دون ترقية، في حين لا أدري كيف يأتي شخص آخر ويتم تعيينه في منصب يتطلب فيه وجود شرط الخبرة والتي لا تتوفر فيه؟، أتمنى أن تضبط هذه الأمور لأننا دائما نتكلم عن واجبات الإدارة ونطلب منها أن تكون في المستوى، ولكن حقوق عمالها غير واضحة.

أما فيما يخص النقطة الثانية فهي متعلقة بقضية السكن، حيث سجلت أرقام كبيرة في الإنجازات وتمسكت الحكومة بإنجاز 800 ألف سكن كهدف من الآن إلى سنة 2000 شيء هام جدا، ولكن المشكل يبقى دائما متمثل في احترام الوقت المحدد للانتهاء من إنجاز هذه المساكن والجانب الثاني يتمثل في قضية توزيع السكن، لأنه أصبح من بين أهداف الحكومة اليوم إبعاد الإدارة عن توزيع المنافع، لكن يجب أن نجد صيغا وميكانيزمات جديدة لهذا التوزيع حتى لا يبقى خاضعا لأشياء وأمور غير شفافة، لأن المشكل الكبير يكمن في عملية التوزيع.

أما النقطة الثالثة وهي عبارة عن سؤال مفاده أن برنامج الحكومة نص في الجزء الثالث من فصله الأول على توزيع أو تنشيط الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم، ونص أيضا على توزيع الغاز الطبيعي.

ففيما يخص توزيع الغاز الطبيعي، هناك 134 مجموعة سكنية ستستفيد خلال الخماسي المقبل من هذه المادة الحيوية، ولكن أنا أود أن أطرح سؤالاً مفاده ما هي المقاييس التي على أساسها برمجت وحددت هذه المجموعات السكنية وأعطيت لها الأولوية؟ هل كان ذلك حسب عدد السكان أو الموقع الجغرافي أو القرب من منبع الغاز الطبيعي؟ لأن هناك دوائر ومدننا الكبرى يصل عدد سكانها تقريبا إلى 60 ألف ساكن، وقريبة من الأماكن المتواجدة بها الغاز، ولكنها مازالت تعاني إلى حد الآن.

أما بخصوص الانشغالات الأخرى كالعامل والسكن والقضايا الأخرى كتتمية الجنوب وتنمية الشريط الحدودي... الخ، فهذه انشغالات مشتركة وعامة بالنسبة إلينا كلنا وتهم الجميع، ولا يمكن أن تنفذ في وقت واحد، ولهذا فأنا أطلب من الحكومة أن توزع خيارات البلاد بعدل حسب التوازن الجهوي وحسب المناطق مع تحديد الأولويات، وهذا لأننا إذا تكلمنا الآن في هذا الميدان، وعن قضية الشغل وقضية الشباب..... إلخ فإن الأمر لن ينتهي. إن الجزائر تمر بأزمة، لهذا يجب أن تكون هناك عدالة في التوزيع وهذه الأزمة ستلد الهمة - إن شاء الله - والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد عبيد، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد جيلالي زاوي، فليفضل.

السيد جيلالي زاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيادة الرئيس المحترم رئيس مجلس الأمة، سيادة معالي رئيس الحكومة المحترم، السادة معالي الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، يشرفنا - سيادة رئيس الحكومة - أن نرحب بكم في أول مجلس للأمة في تاريخ الجزائر وأنتهز هذه المناسبة التاريخية لأبدي أربعة اقتراحات، حيث سيكون تدخلنا منحصرا في مشكل الجفاف وأزمة المياه.

فالاقتراح الأول، يتعلق بمشروع سد "قرقار" الموجود في "واد رهيو" بولاية غليزان، حيث تتوفر على نسبة عالية من المياه الضائعة دون أن يستفاد منها في القطاع الفلاحي، ولهذا نقترح تحويل هذه الطاقة من المياه للانتفاع بها في مدينة "أرزيو" الصناعية ومدينة وهران.

أما المياه التي تزود بها ولاية "معسكر"، مدينة "أرزيو" الصناعية ومدينة "وهران"، فمن الأفضل أن تستغل لسقي "المحمدية" و"سهل غريس".

أما بالنسبة إلى دائرة "سيق" فيجب أن نستغل سد "الشرفة" لسقي سهل "هبرة"، ولكن ينبغي التعجيل بتجديد

قنوات السقي لناحية "سبيق" و"المحمدية" معا، ولا يخفى على سيادتكم - حضرة رئيس الحكومة - أن هذه القنوات يعود تاريخ إنشائها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: إنشاء قنوات سقي جديدة تمتد من السد الموجود في "وزخت" ما بين "عين فكان" ووادي "تاغية" إلى وادي "الأبطال"، حيث إنه إذا أنشئت أو أصلحت هذه القنوات فسيوفر سهل "غريس" و"سهل الهبرة" بسبيق والمحمدية للدولة مبالغ وافرة، إضافة إلى تموين القطر كله بمختلف الخضر والفواكه كما كان مشهورا في الماضي.

أما الاقتراح الثالث، فيتمثل في تأسيس متحف وطني في مدينة معسكر التي لها مكانة تاريخية عظيمة في قلوب أبناء هذه الأمة، وهذا المتحف سيحفظ التراث التاريخي الموجود في هذه المناطق التي عرفت عددا لا يحصى من العلماء والأبطال على مر العصور، مثال ذلك تخليص وهران من الإسبان ومكافحتهم مدة ثلاثة قرون، حيث يحمل المرسى الكبير اسم محمد الكبير وهو الباي عثمان من مدينة معسكر.

وإننا نلاحظ، سيادة الرئيس، أن آثار المنطقة قد ضاعت بسبب انعدام متحف وطني يجمع هذا التراث العظيم.

إن الاقتراح الرابع والأخير، سيادة الرئيس، هو تكوين مدرسة للشرطة في معسكر، بحيث تخفف الضغط على مدرسة الشرطة بسبيدي بلعباس، وكما - تعرفون سيادتكم - أن معسكر كانت رمزا في تكوين الجيوش، وإنه لمن اللائق بحضارة الدولة الجزائرية وهيبته أن تؤسس فيها مدرسة للشرطة ترمز إلى ربط الحاضر بالماضي والمستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيلالي زاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد طرطار، فليفضل.

السيد أحمد طرطار: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، السادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، أشكرك جزيلا على محتوى الاهتمامات الكبيرة الموجهة والمكرسة للتنمية الاقتصادية في سياق ترقية الإنعاش الاقتصادي في ظل هذا الظرف العصيب الذي تحياه بلادنا.

وبعد، يطيب لي أن أعرض على معاليكم، سيادة رئيس الحكومة، بعض التساؤلات التي تكتسي تارة طابع الملاحظة، وتارة أخرى طابع الانشغال الشعبي العميق، والتي منها:

أولا، حتى وإن كان إعلانكم عن ميلاد المجلس الأعلى للغة العربية قد جاء متأخرا، وبعد تنصيب كل المجالس المنتخبة والمعينة، فإني أكرر سؤال زملائي الذين سبقوني عن مدى استعداد إدارات حكومتكم لاستقبال هذا الحدث الوطني المهم اعتبارا من ذكرى عيد الاستقلال السادسة والثلاثين، والمتمثل في تعميم استعمال اللغة العربية، كما نتمنى أن تتزامن هذه الذكرى مع ميلاد هذا المجلس فعليا.

ثانيا، مادما بصدد الحديث عن تهمين القدرات الوطنية، ونحن نعلم أن هذا التهمين لن يتأتى إلا ببحث علمي مزود بالوسائل الكافية والتحفيزات أو التشجيعات المستمرة للكفاءات البشرية المتاحة، ونحن نعلم أيضا أنه لا يكفي التقدم إلى البرلمان بمشروع قانون للبحث العلمي، حتى وإن صادق عليه هذا الأخير فإن البحث العلمي لا يتقدم قيد أنملة، ولا يساهم في التنمية الاقتصادية البتة، إذا لم يكن مدعما بوسائل فعالة وتشجيعات مهمة مماثلة لتلك التي تمنح للباحث في جامعات ومراكز البحث العالمية، بل وأكد أجزم أنه ما لم تخصص نسبة معتبرة من الناتج الوطني للبحث العلمي وما لم يربط المحيط الاقتصادي بالجامعة وليس العكس -وأظن أن هناك مجموعة من الزملاء الوزراء قد مروا على هذا القطاع، وهم على علم بأن ربط الجامعة بالمحيط مستحيل، بينما ربط المحيط بالجامعة أمر يمكن

تحقيقه، وفي إطار قانوني منظم- فإن دار لقمان ستبقى على حالها لا محالة.

ثالثاً، مادامنا أيضاً بصدد الحديث عن تبوء القطاع الخاص مكانة أساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي لاسيما القطاع الخاص الوطني منه الذي شكل في العديد من السياسات الاقتصادية وفي دول متعددة الدافع المهم لمجريات عمليات التنمية، خاصة وأنكم أنتم على مساهمته الفعالة (المرجوة على الأقل) في سبيل توفير مناصب شغل معتبرة، وتنمية الواردات وربما حتى الصادرات فيما بعد. فما هي التحفيزات التي تسهر حكومتكم على توفيرها لهذا القطاع كالإعفاء الضريبي مثلاً وتسهيل الإجراءات الإدارية وغيرهما؟ ثم ما هي ميكانيزمات متابعة هذا القطاع للوفاء بوعوده وتكريس مشاريعه ميدانياً؟ لأننا لاحظنا كما سبق وأن أشار إليه بعض الزملاء أن الكثير ممن حازوا على قطع أرضية وقروض مالية من أجل مشاريع استثمارية صناعية، تم تحويلها فجأة إلى مشاريع خدماتية استهلاكية.

رابعاً، وهو أيضاً سؤال تقدمت به مجموعة من الزملاء، والخاص بالوضعيات الحرجة التي تعيشها معظم البلديات نتيجة تراكم ديونها، وكنتم - السيد رئيس الحكومة - قد وعدتم بتسوية هذه الديون، فمتى يكون ذلك؟ وهل يمكن إعادة النظر في طريقة تسيير موارد البلدية والتحكم في ممتلكاتها لإضفاء نجاعة أفضل؟ ومادامنا أيضاً بصدد الحديث عن البلديات، ونظراً إلى المشاكل العديدة التي تسببها طريقة توزيع اعتمادات الشبكة الاجتماعية حالياً على سكان البلدية الواحدة، ألا يمكن التفكير في إعادة النظر في هذه الطريقة لاسيما مع ازدياد البطالة، وارتفاع نسب التسرب المدرسي، وزيادة النمو السكاني مع نقص الموارد وبالتالي الميزانيات؟

خامساً، إن معظم ولايات الشريط الحدودي الشرقي - ربما يكون هذا الأمر متواجداً على المستوى المحلي بالأخص - تعيش استقراراً أمنياً واجتماعياً معتبراً، غير أنه في المقابل يكاد مواطنوها يقتربون يوماً بعد يوم من الفقر المدقع، بل وحتى المجاعة لأكثرية فئات المجتمع، ومرد ذلك مجموعة من الأسباب، منها:

أ - الجفاف الذي تميزت به السنوات الأخيرة.

ب - نضوب الموارد الباطنية في أكثر المناطق كالحديد والصلب والفوسفات.

ج - تفكك النسيج الاقتصادي بعد حل معظم المؤسسات الاقتصادية والولائية، وما نجم عنه من انتشار فظيع لظاهرة البطالة.

د - عدم التأطير الجيد، بل وعدم احتواء ظاهرة التجارة المخفية -المنظورة- التي تتم على امتداد هذا الشريط الحدودي مع جيراننا، تونس وليبيا وغيرهما.

إن دليلي الساطع في تشخيص هذه الأسباب المهمة هو ولاية تبسة الحدودية.

السيد رئيس الحكومة، إن المواطن ضعيف الحال كان أم متوسطه نتيجة هذه الأوضاع المزرية والأسباب القاهرة، بدأ يتجه صوب الفلاحة ليعيش أمل انتظار شأبيب السماء لكي تمطر غيثاً، لتدر قوته اليومي أو إلى تربية الماشية من ثمانية إلى عشرة رؤوس، وليس قطعاناً لكي يقتات منها كذلك، لكنه - سيادة الرئيس - لا يتمكن من ترويح منتوجه متى شاء، لأن معظم أسواق الدوائر والبلديات مغلقة بقرار إداري، وتعليل ذلك أنها منطقة حدودية جمركية يمنع فيها البيع خوفاً من التهريب، لكن التهريب قائم، ويعرف الجميع منافذه وسبله وآلياته، ويمنع فقط على المربي البسيط ترويح منتوجه في السوق المحلية إلا إذا خضع لإجراءات مملة ومعقدة، ونقل هذا المنتج إلى سوق مقر الولاية وبمبالغ باهظة.

السيد رئيس الحكومة، إن هذا المواطن يطلب منكم التدخل لرفع الغبن عنه من خلال مجموعة الإجراءات التالية على الأقل:

أ - رفع إجراءات غلق الأسواق المحلية، وتدعيم الحراسة على امتداد الشريط الحدودي الفاصل، خاصة وأنه تدعم مؤخرًا بعدة ثكنات لحرس الحدود من الدرك الوطني.

ب - تمكينه من الغاز الطبيعي الذي يعبر تراب الولاية إلى الخارج.

ج - إكمال برنامج الكهرباء الريفية وتدعيم البناء الريفي لمساعدته على الاستقرار رغم الشدائد والصعاب.

د - وأخيراً، بعث مناطق جمركية حرة في نطاق العبور، على الأقل، في "المريج" و"الكويف" و"بوشبكة" أو على الأقل واحدة كنموذج، وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد طرطار، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد جبار.

السيد عبد المجيد جبار: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي.

في تفحصنا لبرنامجكم المقدم خاصة أمام المجلس الشعبي الوطني، استرعت انتباهي واستوقفتني فكرة أصيلة أود عرضها على مسامعكم - قراءة - من جديد.

إن الحرص على قول الحقيقة يجعل من مسؤولية الحكومة أن تعمل اليوم مع الأخذ بالحسبان رهانات الغد، رهانات لا مفر منها، رهانات نبقى نواجهها كلنا باعتبارنا أبناء لهذا الوطن بغض النظر عن المسؤوليات الزائلة التي نعتبرها تكليفا ثقيلًا وليس تشريفًا.

مما لاشك فيه أن عمق وصلب هذه الفكرة من ذهب وتبر، لأنها تسائل معاينة الحاضر ومتطلعة إلى آفاق المستقبل، ولعل هذا هو الذي يطلق عليه بالاستراتيجية - أو على الأقل وأخف وطأة - بالتخطيط الذي لا مفر منه إذا أردنا ربح رهانات الغد.

وما أحوجكم سيدي رئيس الحكومة، وأنتم تراهنون على أبناء فلذة وطنكم بغض النظر عن المسؤوليات الزائلة، لذا فلکم كامل الحق على هذا المستوى، وإن كان الاختلاف نعمة والإرهاب نقمة، والانتقاد في موضعه وفي مكانه إضاءة وعلى المستقبل إطلالة.

من هذا المنطلق بالذات أود - سيدي رئيس الحكومة - أن أبدي بعض الملاحظات، وأطلب بعض الاستفسارات التي تتمحور أساسا في غالبيتها حول رهانات الغد، وإن كانت متجزرة في الحاضر، وتدور هذه الملاحظات وهذه الاستفسارات في باديء الأمر حول الجامعة، وبعدها حول الصحة، وثالثا حول الخوصصة، وأخيرا هناك ملاحظة حول طبيعة ونوعية العلاقة القائمة بين البرلمان والحكومة، ويشفع لي - السيد رئيس الحكومة - انعدام الرابطة المنطقية والعقلانية بين النقاط الأربع.

ففيما يتعلق بالجامعة: من الأبراج المشعة والبراقة لكثير من البلدان جامعاتهم، لأنها تعتبر عبقرية أو مخزن عبقرية شعوبهم وأمهم، ولأنها تعد مركز ومركز الرهانات المستقبلية، لذا تراهم يغارون عليها غيرة الأم على طفلها، ويشملونها بكثير من الرعاية، وعلى أساس هذا الكلام لا أظن أن أحدا يشك في هذا الأمر سوى أولئك الذين يولون ظهورهم لرقى شعوبهم وازدهار بلدانهم، رغم هذا لا يمكننا إلا الاتفاق على أن الجامعة الجزائرية قد دخلت منذ سنوات في دوامة لا أقول إنها جهنمية، لأن الحقيقة غير ذلك، ولكنها دوامة أضحي معها من قبيل شبه المستحيلات معرفة المخرج، فصُبت عليها مجموعة من الإصلاحات، حتى لا أقول التنقيحات أو التعديلات، منها ما مس الهيكل ومنها ما مس الموضوع، رغم هذا لم تنجل غمامة التأزم، ولكن رغم هذا أيضا وإعطاء كل ذي حق حقه لازالت جامعتنا واقفة بفضل معاناة وصبر أساتذتها وإطاراتها وكل أولئك الذين يسهرون ويدافعون على بقائها.

وحاليا أيضا، توجد مجموعة من المبادرات تصب كلها في إطار محاولة بعث وإصلاح هذه المؤسسة إما في صورة مشاريع قانونية مطروحة على البرلمان، وإما في صورة نصوص في حيز التحضير. من كل هذا إذن، يستشف، على الأقل، أن هناك مجهودا يبذل، وأن هناك عقولا تفكر وتخمن، إلا أن هذا لم يمنع تمادي الوضعية المزرية التي توجد فيها الجامعة الجزائرية، فما هو السبب يا ترى؟ أو بالأحرى ما هي الأسباب؟ فكثير من المسيرين يميلون إلى القول بأن الأمر وصل إلى ما هو عليه لنقص في الموارد المالية، خاصة الموجهة للبحث العلمي، ومنهم من يدفع بضغط المستجندات وغير ذلك من التبريرات والإثباتات.

إن هذا التآرجح في تشخيص العلل هو في الحقيقة نفسه علة في حد ذاته، خاصة إذا تغيب المهتمون بالقطاع أو إذا قلصت مساحات المشاركة في النقاش، وبالضرورة لا نريد عتابا لأحد هنا، وكل ما في الأمر أن الجامعة التي تعتبر أولا وقبل كل شيء مؤسسة ثقافية تراها منظمة ومسيرة مثل أية مؤسسة إدارية، ويكفي للتأكد من ذلك الرجوع إلى القوانين التي تحكمها، لذا تراني أتساءل عن ضرورة قلب المعادلة المطبقة قبل التفكير في إدخال إصلاحات على

المنظومة الجامعية، وتعبير أكثر دقة عندما تأكد الجميع من نفاص التسيير الإداري للاقتصاد ألا يصلح تبعا لكم، سيدي رئيس الحكومة، تطبيق هاته الفكرة وهذا المبدأ على إحدى القطاعات التي تقتضي تحكم الموضوع في الشكل؟.

أما فيما يتعلق بالصحة، فإن صحة بلد مرتبطة بصحة وشفاء أبنائها، وهذا شيء مبدئ، هذا وإن رصدت الدولة فعلا أموالا طائلة للتكفل بهذا القطاع، فإننا لا نفتأ نعيش تارة لنسمع أو نقرأ تارة أخرى عن المشاكل العديدة التي يتخبط فيها هذا القطاع حتى أضحي الضرر الذي ينخر جسد هذا القطاع مثلاً يضرب به.

في الحقيقة إنه لمن دواعي الحيرة حينما نتأكد من وجود كفاءات عالية في هذا المجال، وعندما نلاحظ الوضعية المؤسفة التي يعاني منها هذا القطاع، فلا حل في التسيير والتنظيم ولا حل يشمل نهائيا مشكل الأدوية ولا حل حتى على مستوى المؤسسات الاستشفائية الخاصة.

إذن، فمشاكل قطاع الصحة عديدة - كما يبدو - ولا أريد الكلام عنها كلها هنا وإنما فقط عن المستشفيات العمومية التي تعد البنيات القاعدية للاستشفاء، والتي مثلها بعضهم بنظره بمستودعات المرضى، وانطلاقا من هنا أريد معرفة إن كانت تلك الحقيقة التي ذكرتموها في برنامجكم - سيدي رئيس الحكومة - تكشف عن وجود سياسة بعيدة المدى وواضحة المعالم تتكفل بإعادة ترتيب أمور المستشفيات بصفة جذرية؟.

وأنا أتكلم عن سياسة لا أريد بها تلك الطلعات المفاجئة التي تبقى عاجزة عن تشخيص الداء لفرض دواء مميت في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق بالخصوصية، أعترف مسبقا بجهلي بالموضوع، ولا أريد أن أكون متطفلا، ولكن أود معرفة - والكلام قد كثر عن الموضوع إلى حد الزخم - الأهداف المتوخاة من وراء خصوصية المؤسسات العمومية.

إن ملاحظتي الأخيرة، هي ذات طابع مؤسساتي، فغالبا ما يستعمل الاقتصاديون عبارة التوازنات المالية للدلالة على صحة أو مرض اقتصاد ما، ولكن نادرا ما تستخدم كلمة التوازنات على المستوى المؤسساتي، بالرغم من وجود قناعة قوية تخص أحقية وضرورة هذا التوازن لترقية مؤسسات الدولة والدولة في ذات الوقت وعلى حد سواء، وأريد من وراء هذا الكلام علاقة الحكومة بالبرلمان وتجديني - سيدي رئيس الحكومة - مسرورا جدا وأنا أقرأ في مقدمة برنامجكم هاته العبارة: "إن البرلمان والحكومة يعتبران متضامنين في المهمة بحكم مسار التقويم الوطني"، وأقرأ أيضا كلمات مثل "الإنسجام"، وعبارات مثل "سنكون في الإصغاء لكل الانتقادات والملاحظات التي ستصدر منكم ونتمنى في الحقيقة ألا يضيع المراد والمفاد"، إلا أن هذا لا ينعني من نعت العلاقة القائمة حاليا بين حكومتكم والمجلس الشعبي الوطني بالمتوترة، وهذا لأسباب عارضة معروفة أدت خاصة إلى تأخير المد التشريعي، مع العلم أن مؤطر هذه العلاقة - وأقصد المؤسس الدستوري - قد حدد لها القالب والإجراءات والحدود التي يجب أن تتعقد وأن تسيير فيها من هذا المنطلق بالذات، ولا أخص بالذكر هنا حكومتكم - نظرا لما سبق ذكره - وإنما أيضا المجلس الشعبي الوطني وكل المؤسسات الأخرى، أقول من هذا المنطلق لأنه لا بد من التذكير والتأكيد، بل ويجب أيضا التأكيد، مراعاة لمعاناة المستقبل من أن المؤسس الدستوري لم ينشئ مجلس الدولة عبثا، وإنما أنشأه مستهدفا أغراضا معينة، ومبتغيا أهدافا مبينة، وضابطا لتعامله مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة في إطار تعاوني رقابي.

هذا، ولقد سارت التقاليد الدستورية على تسمية الغرفة الثانية مثل مجلسنا هذا الموقر بالغرفة العليا، فهي إذن عليا ولا بد أن تكون عليا، ويجب أن تظل عليا ليس فقط من الناحية الشكلية، ولكن أيضا من الناحية الموضوعية.

إن إيماننا بمثل هذه المعادلة، وإن التأكد وتفهم هذا الأمر لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نتائج حميدة، ذلك أن المسألة تتمحور كلها حول فكرة أصيلة مفادها السير الحسن والمنتظم لمؤسسات دولتنا، فلا الحكومة هي السيدة، ولا البرلمان هو السيد، ولا السلطة القضائية هي السيدة، ولا غيرهم هو السيد، فعهد الرقيق قد ولى، والكل يجب أن يصب في وعاء اسمه التعاون ولقبه التضامن، ومبدأ الفصل بين السلطات أضحي مبدأ نسبيا جدا، فمصير النظام الجزائري الدستوري القائم، ورفي دولة الجزائر وقوتها مرتبطان ارتباطا وثيقا بهذا المفهوم، وبالتالي بمفهوم دولة القانون، وشكرا على إصغائكم لنا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد جبار، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد طاهير.

السيد محمد طاهير: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس

الحكومة، سيداتي وسادتي أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة، السلام عليكم.

سيدي رئيس الحكومة، أنا خارج هذه القاعة أنتمي إلى حزب له الأغلبية في الحكومة، فإذا انتقدتكم قالوا ديماغوجية، رغم أن لدينا ما نقوله عن جانب من ائتلافكم الحكومي الخاص بتطبيق برنامجكم، وإذا شكرتكم أو مدحتكم على جانب من عمل الحكومة قالوا هذه لغة الخشب.

وكلنا يعلم أنه يوجد مجال آخر للكلام وللنقد البناء خارج هذه القاعة، ورغم أن بعض الأخوات والإخوة قد تطرقوا إلى المواضيع التي اخترتها، ولكي لا أخرج بنفسني عن الموضوع، لأنني أعتبر أن لي عهدة وطنية (mandat national) أفضل أن أترك المجال الآن لانشغال هام أردت أن أطرحه على مسامعكم الآن، وأترك انشغالي الخاص بموانيء "بني صاف" و"بوزجار" في ولاية عين تموشنت لفرصة أخرى، وأفضل الكواليس التي قد تكون نتائجها أحسن.

أما النقطة التي كنت قد حضرتها فهي تتعلق بالاتصال، حيث أعتقد أنها نقطة الضعف (le talon d'Achille) في مؤسساتنا، ومعروف وليس بغريب أن التكفل بشؤون الدولة من طرف مسؤولي مؤسساتها، يحتاج إلى ذكاء فائق وتركيز خاص لدى أولي الأمر الملزمين بالانتباه اللازم إلى احتياج الشعب والتكفل به.

ومن بين احتياجات الشعب ارتأيت ذكر الإعلام بمفهومه الواسع، وتواجد هذه المؤسسات في الساحة الإعلامية هو نقطة ضعفنا، وأكرر ذلك كملا قولي بأن المسؤولين على أجهزة الدولة واجب عليهم تصحيح النقائص في هذا الميدان، وأذكر نقطة خاصة وأسمح لنفسني أن أنبه إلى عدم حسن استعمال الوسائل من طرفنا جميعا، وخاصة من طرف المسؤولين الحكوميين، قلت عدم حسن استعمال الوسائل إلى حد لا تكاد تعطى فيه الفرص إلا للخصم، وتفتح الأبواب على مصاريحها أمام الذين يلعبون الدور الجميل والأسهل الذي يسمى بالمعارضة، وهذه الظاهرة شيء من الأسباب التي تبقى جهد الدولة تجاه شعبها غير مدرك.

إن برهان صحة وجهة نظري يتمثل في واقع بسيط الفهم، وأستطيع القول عن جدارة أن حتى أسماء ووجوه بعض وزرائنا ليست معروفة عند الملأ، أما عكس ذلك فلا نرى ولا نقرأ ولا نسمع إلا عن بعض الشخصيات القليلة، وأستعمل مصطلح (الشخصيات) بين قوسين وأصدقائي في المجلس يعرفون لماذا؟ أقول بعض الشخصيات القليلة المصطنعة والمستوردة الأفكار والإيديولوجيات.

(تصفيق).

شكرا للجميع وخاصة رئيس كتلتي.

خلاصة تدخلتي أريدها أسئلة أطرحها على الهيئة التنفيذية في الدولة وهي ائتلافكم الحكومي.

أولا، هل مسألة النقص في الاتصال تعني قضية نقص في الكفاءات؟ وإنني لا أشك مثلا - لئلا يقال بأنني عنيت بقولي هذا شيئا آخر- في مؤهلات وقدرات وزيرنا المسؤول عن القطاع الذي لا أعرفه ولا تربطني به أية علاقة، وشأنه في قطاعه شأن "ماجرا" و"بلومي" في كرة القدم العالمية وخاصة في سنة 1982.

ثانيا، هل نقائصنا آتية من باب الاحتشام لذكر المجهودات المبذولة تجاه هذا الوطن؟ ونعلم أن مشاكل بلادنا لو عاشها بلد آخر لانهارت أسسه، وذهبت دولته أدراج الرياح.

سيدي رئيس الحكومة، إن الأسئلة في هذا الاتجاه عديدة، وأقول إنه واجب علينا أن نتجاوز سهونا ونقصنا في هذا الميدان بدون تحديد للحريات بأي شكل من الأشكال، وإنما بتواجدنا أكثر - وأتكلم هنا عن كل مؤسسات الدولة - في المجال والمحيط المعني لنتسجم أكثر مع شعبنا، ونحن على وشك التغلب على أسباب أزمتنا الحالية.

هناك نقاط أخرى سأطرق إليها وهي خاصة بقطاعي العدل والجماعات المحلية، فإذا أردنا إعادة الاعتبار للقضاء، وأردنا عدالة عادلة في الجزائر، فواجب علينا - بدون احتشام - إعادة الاعتبار للقاضي أولا، ونوفر له شروط العمل الضرورية، وشروط حياة محترمة، خاصة أن هذا القطاع لا يعاني من مشاكل الكفاءات، بل بالعكس حيث ذكر السيد الوزير أخيرا في هذا المجلس أننا نتشرف بقضاتنا حتى في الخارج. فعلى سبيل المثال نعرف أن أية محكمة، وأتكلم هنا عن ولايتي (عين تموشنت) لا عن القطر كله، لا تملك إلا سيارة واحدة، وبالتالي تجد القضاة مجبرين على الاتصال بالإدارة في كل مرة لمواجهة أدنى احتياجاتهم من اللوازم المكتنية، هذا على سبيل المثال.

إذن، إذا كانوا يتصلون بالإدارة ليطالبوا منها الكراسي والأقلام، فأنا أتساءل كيف تكون علاقتهم مع الإدارة؟.

أما فيما يخص الحياة الكريمة، فأطرح على مسامعكم مقارنة بين مرتبين، مرتب القاضي في بداية حياته العملية والذي يقدر بمبلغ 7000 د.ج كأجر قاعدي، وقد قالوا لنا ذلك وبإمكانكم التحقق من الأمر، والمهم أن أذكر المعلومة كما قيلت لي. ونعلم مثلا أنه بعد ثماني عشرة (18) سنة عمل هناك قضاة مرتبهم يقدر بمبلغ 29.000 د.ج.

إن المقارنة بين مبلغ 7000 د.ج أو 9000 د.ج أو 10000 د.ج الذي يتقاضاه القاضي المبتدئ ومبلغ 12000 د.ج الذي تتقاضاه منظمة -واسمحو لي فمهنيتها شريفة أيضا- في مؤسسة إنتاج مواد البناء، تدفعني إلى أن أترككم تفكرون في هذه المقارنة.

ونجد أن نفس المشكل الخاص بالمرتب والتعويضات مطروح على مستوى المجالس البلدية والولائية، وأنا لا أظن أن هؤلاء الناس سواء في القضاء أو في المجالس البلدية والولائية - وهم يمثلون أسس الدولة - يقومون بواجبهم اليومي وبالهم مرتاح. شكرا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد طاهير، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر حمداش، فليفضل.

السيد عبد القادر حمداش: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

(أيثماتن أئيسماتين أزول فلاون).

السيد رئيس الحكومة، في البداية لدي بعض الملاحظات العامة حول العرض الخاص ببرنامج الحكومة، والذي لم نلمس فيه برنامج حكومة بقدر ما لمست فيه خطابا إيديولوجيا عن ضرورة تبني ما يسمى باقتصاد السوق أو الليبيرالية الوحشية كما هي موجودة الآن في البلاد.

وأقول إن هذا البرنامج هو ملف موجه أكثر إلى مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، أو أنه مطلوب منها.

وإذا كان هذا البرنامج يخدم مصلحة الشعب فإننا لا نجد في محتواه ما يفيد ذلك، وعلى سبيل المثال لدي أربع ملاحظات، فالملاحظة الأولى هي كيف نفسر بعد ثمانية (8) أشهر عملية تطبيقه في الميدان، ونحن نعيش يوميا وباستمرار ظاهرة غلق مؤسسات وطنية وطرد الآلاف من عمالها؟ وهو ما يعاكس تماما الإرادة التي تشير إلى خلق مليون ومائتي ألف (1.200.000) منصب شغل من الآن إلى غاية سنة 2000؟

أما الملاحظة الثانية فهي أننا نلاحظ عدم تحديد الأهداف في أغلب الأحيان، وإن حددت فلا تسطر الآجال ولا تفسر كيفية الوصول إليها، وأقول، إنه من المستحيل أن تتجز الحكومة 800.000 سكن خلال ثلاث (3) سنوات، خاصة وأنا نعرف - وهذا معروف من طرف الجميع - أن قطاع البناء الحالي عاجز عن تحقيق ذلك وهذه هي الحقيقة.

فيما يخص الملاحظة الثالثة، نلاحظ قلة الأرقام وهذا حتى لا نرى التناقض الموجود بينها، فمثلا نجد جدولا يشير إلى مؤشرات السنوات الماضية من 1993 إلى 1996، وللأسف لا يوجد جدول مماثل يبين التوقعات بالنسبة إلى السنوات الأخرى إلى غاية سنة 2000، حتى نعرف مثلا التوقعات بالنسبة إلى الواردات، خاصة منها حجم المواد الغذائية.

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة، فرغم كل هذه النقائص أو الملاحظات، وبعد عرض السيد رئيس الحكومة

بالأمس، نستنتج أن الحكومة متفائلة مائة في المائة للوصول إلى النتيجة المسطرة ألا وهي تحقيق جميع مشاريعها، وهنا أ طرح السؤال التالي، ما هي الإجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة لتصحيح أو لتغيير بعض الأهداف المسطرة في بداية هذا البرنامج ونحن نعيش الشهر الثامن من إنطلاقه، خاصة بعد انخفاض سعر البترول أولا وثانيا التخوف الدائم للمستثمرين الأجانب أو الوطنيين الذين يربطون انطلاق أشغالهم بالوضع الأمني الذي لم يعرف للأسف الشديد التحسن؟

وفي هذه النقطة بالذات، نلاحظ في برنامج الحكومة الغياب التام للوضع الأمني، وكان الجزائر تعيش في ظروف طبيعية، ونقول إنه لا يمكن أن يكون هناك أي إنعاش اقتصادي أو نمو لمستقبل البلاد دون استرجاع السلم المدني، والحل - السيد رئيس الحكومة - ليس تسليح المدنيين، ونحن نعتبر هذه الخطوة خطيرة جدا، لأن حماية الأفراد والممتلكات مهمة أساسية للدولة، ولا بد أن تبقى حكرا على الدولة، وإجراء كهذا ما هو في الواقع إلا دليل على فشل خيار الكل الأمني.

وفي الأخير - السيد رئيس الحكومة - أريد أن أشير إلى بعض المشاكل التي يعيشها المنتخبون الجدد في الجماعات المحلية وخاصة المجالس البلدية وعلى سبيل المثال الديون التي سببها التسيير القديم، والسؤال هو هل الحكومة تقبل تصفية هذه الديون؟.

وأغتنم هذه الفرصة بعدما سمعت بعض الزملاء يتكلمون في تدخلاتهم عن الغاز الطبيعي لبعض المدن، وهذا حق ومطلب شرعي، وأنا أقول كيف تكون هناك أماكن تبعد عن الجزائر العاصمة بتسعين كيلومترا شرقا وتقع على طريق وطني وليس فيها لا ماء ولا كهرباء ولا سقف مقبول عقلا نيا؟ شكرا، (تثمرت).

السيد الرئيس: كل الشكر للسيد عبد القادر حمداش، وأحيل الكلمة إلى السيد بوطويقة بن حليلة، فليفضل.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، إخواني، أريد أن أتطرق إلى بعض النقاط، أولها هي الإرهاب وثانيها هي العلاقات الخارجية وثالثها هي الحالة الاجتماعية، والفلاحة، والهيئات المنتخبة والضرائب.

فيما يخص الإرهاب - سيدي رئيس الحكومة - فملاحظتي هي أننا نعرف من أين جاءنا الإرهاب، ونعرف أيضا الذين خلقوه والذين التحقوا به لتدعيمه، ولهذا قام رجال والتحق بهم آخرون لينفذونا منه.

إذن، فالسؤال له جواب وهو أن الجيش الوطني الشعبي لا يوجد في الميدان لوحده، وقد جاء الذين خلقوا الإرهاب ولم يفهموا كيف تم ذلك، فوجدوا بعض المنتخبين والموظفين فافهموهم، وهؤلاء هم الذين خلقوا الإرهاب وجاءوا عندنا للإفهام.

أما الذين لم يفهموا اليوم هذه القضية فعليهم أن يلتحقوا بهم ليفهموهم، فقد فتحوا (World Right) في لندن، لأن هذا السؤال لم يبق مطروحا عندنا، هذا فيما يخص قضية الإرهاب.

فيما يخص النقطة الثانية، فإن علاقتنا الخارجية مع بعض الدول التي كنا نسميها بالشفقة يجب أن يكون موقفنا منها واضحا، وقد تكلم الإخوة عن أمريكا، ولكن هناك دولا أخرى كنا في وقت مضى -وأستسمح القول- بأننا تقريبا نحن الذين خلقناها، حيث إنه منذ ثلاثين سنة وهؤلاء يطلبون منا يد المساعدة، لكن -في الأخير- وصل بهم الأمر تقريبا إلى وضع لائحة ضدنا، وهم أشبه بالعضاير ولا داعي أن أسميهم، لذا بودنا أن يفهمنا إخواننا في وزارة الشؤون الخارجية مواقف هؤلاء المتغيرة دائما، وهذا حتى تكون عندنا، كبرلمانيين، معلومات نعرف كيف نواجههم،

لأن آدابنا لها حدود.

فيما يخص الحالة الاجتماعية-سيدي رئيس الحكومة- فإذا سمحت وإن كان لي الحظ بأن تجيبني -وإن شاء الله ستجيبني- فأجبنى بهذه اللغة حتى يفهم الجميع، أجبنى عن الخبز أولا والمازوت ثانيا والحليب ثالثا والكهرباء رابعا.

فالخبز كل الناس يعرفونه، والمازوت تسير به الحافلة والفرن والسخان، وإن سكاننا في الهضاب العليا عندما يريد أحدهم الإستدفاء فإنه يحتاج في الليلة الواحدة إلى عشرين (20) لترا من المازوت، وهذه التدفئة تكلفه، كحد أدنى، مبلغا يقدر بـ 6000 د.ج في الشهر، وهنا أفتح قوسا سيدي رئيس الحكومة- لأقول إن هناك الحكومة "البلدوزار" وهناك "الدانبار" فأنت تقرر شيئا، غير أن الإخوة يستمرون عاما في دراسة قضية المازوت من أجل مساعدة الفلاحين المساكين، فأنت تتخذ القرار من جهتك، لكن وراءك "الدانبار" الذي يؤكد حقه في رفع نسبة الرسم على القيمة المضافة T.V.A. و T.C.I. ولا أدري ماذا أيضا. فيؤول الأمر إلى ما كان عليه سابقا. غير أن الفلاح لا يفهم أنه لولا تدخل الحكومة لكان ثمن المازوت أعلى، لكن ما يفهمه هو أن الأمر بالنسبة إليه بقي كما هو والسعر لم ينخفض. سيدي رئيس الحكومة، قد تازم الوضع علينا، فحاولوا ألا تمسوا بهذه المواد الأربعة.

وفيما يخص النقطة الأخرى التي طلبت منك أن تجيبني عنها والمتعلقة بالصحافة، وأظن أن الإخوة الصحافيين الموجودين هنا يسمعوننا، فمن يريد منهم أن يكتب فهو حر في أن يكتب ما يحدث هنا في هذه القاعة، وذلك من أجل أن ينقل الخبر كما هو، ثم يبدي رأيه ويحلل. ولكي تؤدي صحافتنا واجبتها -مع كل احتراماتي للإخوة- إذ كيف تسأل نفس الشخص في نفس الوقت ومن أجل نفس الغاية، فإذا أردت أن تسأل فاسأل الجميع، ولا تصدر الحكم من خلال سؤال شخص واحد فقط، حيث إن هناك التزامات وحقوقا وواجبات، ونحن نريد الحرية للجميع وأنا أيضا من حقي أن تسألني عما يحدث في هذه القاعة وعليك أن تكتب أيضا ما أقوله لك وتضعه في افتتاحيتك، وإذا كنتم تريدون الديمقراطية والحرية فأنا أيضا أريد الديمقراطية والحرية، ولن أذكر اسم الصحيفة التي أقصدها بكلامي هذا.

فيما يخص الفلاحة وهي الميدان الذي تحدثنا عنه كثيرا -سيدي رئيس الحكومة- فهناك قضية الأسعار، حيث إنكم تقارنون دائما بين الأسعار، وتقولون لنا إن ثمن القمح في فرنسا يقدر بكذا وثمان القمح في إيطاليا يقدر بكذا وتقولون لنا إننا نساهم وندعم، ولكن سعر الجرار المقدر بـ 80 مليون سنتيم لا يستطيع الفلاح أن يوفر 10 ملايين سنتيم سنويا وعلى مدى ثماني (8) سنوات لتسديد هذا المبلغ، ونفس الأمر بالنسبة إلى الحصادة التي يبلغ سعرها 200 مليون سنتيم، وإذا قارنتم بين الأسعار الموجودة في جهات أخرى فيجب المقارنة في كل شيء، وإذا أراد أحد أن يجهز هكتارا من أرضه فيلزمه 40 مليون سنتيم ليشتري أنبوبا بلاستيكا مصنعا بالشلف، وهذا مستحيل.

وفي تقريركم -سيدي رئيس الحكومة- الخاص باستصلاح الأراضي الفلاحية لاحظت أن 600 ألف هكتار توفر لنا 500 ألف منصب شغل، ولكن يلزمنا لتحقيق ذلك مبلغا يقدر بـ 72 مليار دينار، وهنا لا بد من التفسير وإذا كانت هذه الأموال متوفرة، فيودنا أن نرجع إلى المناطق والمساحات الموجودة، حيث إن لدينا مساحات معروفة على مستوى البحر الأبيض المتوسط مثل "بوناموسة"، ومناطق الشلف العليا والمتوسطة والمنخفضة، المحمدية، (CDR) القديمة، مغنية والعبادلة"، وهذه المناطق لا ينقصنا فيها إلا أناس يهتمون بها. وإذا كانت هذه الأموال متوفرة فخصصوا جزءا منها -على الأقل- لخدمة ما هو متوفر لدينا حتى لا يضيع منا، حيث يوجد بحوزتنا كل شيء، فالأرض موجودة والماء موجود، فلا ينبغي من أجل مشاكل بسيطة كتجديد القنوات أن نتخلى عن هذه المناطق لنذهب لاستصلاح 600 ألف هكتار، بدون النظر في الإجراءات المرفقة، إذ كيف ننشد استصلاح 600 ألف هكتار والمعاهد مغلقة وليس لدينا مقلم أشجار، فهل يمكن بعد انتقال هذه المصالح في المستقبل إلى قطاعات أخرى أن نرجع لتتكفل بالفلاحة؟ وإذا غرسنا في المستقبل 15 ألف هكتار من الأراضي عنيا في مستغانم، فمن الذي يعتني بها؟ إذن فالإجراءات المرافقة لبرنامجكم، يجب أن تدعم الوسائل المتوفرة لتطبيق هذا البرنامج، حيث إن الأشخاص الذين يأتون بعد الحكومة يجب أن يراقبوا.

وإذا كان هناك قرار متفق عليه فلا ينبغي التحجج بعده والتذرع بالضرية أو بمشاكل العمال، لإلغاء القرار السابق بل يجب أن تناقش هذه الأمور مع الحكومة قبل اتخاذ القرار، وإذا اتخذت الحكومة قرارا بعدم رفع سعر الحليب فلا يجب أن تأتي بعدها (OROLAIT) أو (ORLAC) لمراجعة هذا القرار، فالحكومة هي التي تتخذ القرار الأخير، بعد أن يتم الاتفاق وحتى لا يقوموا فيما بعد بضرب البرنامج المسطر من طرفكم. وهنا أرجع إلى نقطة أخرى وهي أن الذين كانوا يحاربوننا بالإرهاب لم يتمكنوا من القضاء علينا، فاتجهوا إلى ميادين أخرى ومنها الخوصصة وهم يشبهون الفيروس، إذن ينبغي علينا أيضا محاربتهم بعدم التراجع عن قرار الحكومة، فإذا قلنا مثلا لن نزيد في ثمن الخبز فيجب ألا نتراجع عن ذلك، وعندما تنشر الصحافة غير ذلك فهي ليست الناطق الرسمي للحكومة، وعندما نقول لهم إنكم لم

تخبرونا يقولون لنا إننا قد نشرنا ذلك في الصحافة، إذن فهذه المشاكل ينبغي عدم وجودها إطلاقاً.

فيما يخص الضرائب، أظن أنكم قد أكثرتم علينا الوثائق، قلدوا منها إذا كان ممكناً، فهي كثيرة، وقوموا بتصنيف المواد المتعلقة بالجباية الضريبية التي تودع في البلدية والولاية وخزينة الدولة وسهلوا على المواطن، وذلك بتوضيح ما تطلبه الدولة منه -والسلام على النبي- وهذا حتى تتضح له الأمور ولا يبقى المسكين يجول ويصول بين مختلف مصالح جباية الضرائب، كما أنكم تنقلون عليه بوثيقة تتضمن عقوبة تقدر بـ 3 % وأخرى تقدر بـ 13 % وكذلك عقوبة في كل ثلاثة أشهر وهذا - والله - كثير جداً، فإذا كان ممكناً التخفيف من هذه الظاهرة.

فيما يخص الهيئات المنتخبة - سيدي رئيس الحكومة - فهنا بودنا إذا كنا قد انتخبنا ممثلين في البلديات والمجالس فيجب أن تكون هناك مجالس بلدية ومجالس ولائية، وإذا لم نعد الاعتبار لهذه المجالس، فكيف يعمل ممثلوها على تنمية بلدياتهم بحرية مطلقة؟ وقد فرحنا لما رأينا في النقاش الأول أن هناك مراجعة لقانون البلدية، وهو أمر مستعجل أن تسترجع هذه المؤسسات حقوقها وكفاءتها، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوطويقة بن حليمة، وأحيل الكلمة إلى السيد سيدي محمد بوشناق خلادي، فليفضل.

السيد سيدي محمد بوشناق خلادي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم.

ينتهي برنامج الإصلاح الهيكلي الذي شرع في تطبيقه منذ سنة 1994 قبل نهاية السداسي الأول لهذه السنة، إلا أن انخفاض سعر البترول الذي يشكل 90 % من صادرات الجزائر، جعل ميزانية الدولة تفقد بالنسبة إلى الثلاثي الأول من هذه السنة فقط ما بين 300 و500 مليون دولار، وهذا العجز سوف يستمر إلى غاية نهاية هذه السنة باعتبار أن الجزائر قررت تخفيض حصتها بـ 50 ألف برميل يومياً ابتداء من أول أفريل إلى نهاية هذه السنة، مساهمة منها في عودة سعر البترول إلى ما كان عليه سابقاً أي على الأقل 18 دولاراً للبرميل.

السيد رئيس الحكومة، سأحصر أهم انعكاسات هذه المستجدات فيما يلي:

- 1 - انخفاض المداخيل الناجمة عن مردود البترول بنسبة تتراوح بين 20 و25% بالنسبة إلى سنة 1997.
- 2 - انخفاض الواردات بنسبة تتراوح بين 5 و10% بالنسبة إلى سنة 1997.
- 3 - نتيجة لكل هذا يتوقع انخفاض الاحتياطات المالية للدولة بنسبة تتراوح ما بين 20 و25 % بالنظر إلى الاحتياطات الحالية.

السيد الرئيس، نظراً إلى ما يتم التأكيد عليه من أن هذه الوضعية لم تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، فما هي الآليات التي تنوون وضعها للمحافظة على حد معقول يسمح لكم بتطبيق برنامج الحكومة تفادياً لإحداث تصدع في البنى الاقتصادية والاجتماعية؟

أولاً، كيف يمكنكم - مثلاً - المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين؟ وهل بالإمكان تجنب رفع الأسعار مثلاً؟

ثانياً، ما هي الآليات التي تمكنكم من المحافظة على استقرار الدينار؟ وإلى أي حد يمكن تجنب تخفيض العملة الوطنية؟

ثالثاً، يبدو على ضوء هذه المستجدات أن الذهاب للمرة الثالثة إلى إعادة الجدولة أمر محتوم علينا، فكيف يمكننا تفادي ذلك؟.

رابعاً ما هي قدراتنا على تسديد الديون حسب الجدول الذي تم ضبطه؟

خامساً وأخيراً، ما هو مستوى تحقيق الأهداف المسطرة لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية؟ وما هو تقييمكم لذلك، علماً أن نسبة معتبرة من القروض الممنوحة لم تستثمر في القطاعات المنتجة، ذلك أن نسبة من هذه القروض استخدمت في تمويل الاستهلاك الوطني مما تسبب في تعطيل بعث آليات الإنتاج الوطني من جهة وفي رفع البطالة، وتفقير الطبقات الوسطى وغيرها من جهة أخرى؟ وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد سيدي محمد بوشناق خلادي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مراد بن صاري، فليتكلم.

السيد مراد بن صاري: شكراً. سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، السلام عليكم.

إنه من المؤكد أن مكافحة الإرهاب لا تتلخص فقط في محاربتة في الجبال والمدن، ولكن هناك طرقاً أخرى ومنها الإعلام والاتصال وخاصة أن الجزائر كانت ومازالت محل حملة إعلامية ومازالت في الخارج لتضليل الرأي العام، فكيف تقيّمون - سيدي رئيس الحكومة - دور الدبلوماسية الجزائرية في الخارج من سفارات وقنصليات ومنظمات غير حكومية خلال السنوات السوداء الماضية؟ وما هي النتيجة المستخلصة؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مراد بن صاري، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد جرمون، فليتكلم.

السيد محمد جرمون: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور، السلام عليكم.

خلال هذه الأيام القليلة عكفت الحكومة على دراسة ملف الجماعات المحلية ومنها البلدية والولاية وخاصة القوانين التي تسيرهما، وكذلك كيفية تحسين تمويل هذه الجماعات، حيث يعرف الخاص والعام عجز هذه المؤسسات القاعدية والهامة في نفس الوقت، والتي من واجبها أن تتكفل بكل انشغالات المواطنين، لكن بدون إمكانيات وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- شساعة مساحات بعض البلديات والولايات،

- بعد المقرات،

- قلة الموارد المالية،

- التقسيم غير العقلاني في بعض الأحيان.

ولهذا أتقدم - سيادة رئيس الحكومة - بتساؤل عن إمكانية وجود مشروع قانون لإعادة النظر في التقسيم الإداري

الحالي الذي لم يعد يستجيب لمتطلبات الوقت الراهن في كل الميادين. وأؤكد وأقول "مشروع قانون" لأن الإخوة قد تكلموا كثيرا عن التقسيم الإقليمي، لذا فأنا أتساءل هل تمت تهيئة مشروع القانون هذا أم لا؟

فيما يخص النقطة الثانية، نحن نعرف أن الصيد البحري يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد، حيث إن بعض دول العالم يقدر مصدر مداخيلها من هذا القطاع بـ 50% تقريبا، والجزائر تزخر بـ 1200 كلم من واجهة بحرية، وهذا القطاع في أزمة منذ عدة سنوات، فما الذي تعترض الحكومة فعله في هذا القطاع؟ وفي نفس السياق نجد أن صيد المرجان في توقف، فهل من سياسة خاصة في هذا المجال؟.

أخيرا، أضف صوتي إلى أصوات الزملاء لأقول إن الدول الغربية بصفة عامة ولا أقول الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا، لأنه عندما تساندنا أوروبا تصبح أمريكا ضدنا وعندما تساندنا أمريكا تصبح أوروبا ضدنا، إذن فهم يبحثون عن مصالحهم فقط أي مصالح الكتل كأمريكا، أوروبا، اليابان وآسيا، فكل منها يبحث عن مصالحه، وهذا لأن الله وهب الجزائر موقعا استراتيجيا فهي بوابة إفريقيا، - فالله غالب - ما العمل وقد خفقنا خنقا؟ لكن دبلوماسيتنا صرحت بأنها تعرف الذين يقتلون، وهم أيضا يعرفون ذلك ويعرفون الذين يدعمونهم من الخلف، إذن فهم سبب هذه المشاكل، ولهذا فالتدخل مرفوض - جملة وتفصيلا - حتى لو تناولنا الخبز والماء فقط، والسلام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد جرمون، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد إسماعيل حمداني، فليفضل مشكورا.

السيد إسماعيل حمداني: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة.

أود أن أعبر - قبل كل شيء - عن ارتياحي للعرض الخاص ببرنامج الحكومة الذي تقدم به هنا رئيس الحكومة، وقد تعرض عدد من الزملاء الأفاضل إلى نقاط هامة من هذا البرنامج، خاصة منها تلك التي تدخل في نطاق الاهتمامات الشعبية، والتي تجد عددا من الأجوبة في البرنامج نفسه، وحيث إن رئيس الحكومة تعرض إلى عدد من التحديات، أود أن أشاطره هذا المسعى، وأستشرف معه الغد، ذلك الغد الذي ربما يظهر لنا اليوم كشبح مبهم يتراءى للناس من بعيد، في حين أقول إنه يجوز القول بأن وضعنا يمكن أن يظهر واضحا جليا في القرن المقبل والألفية المقبلة إذا ما بلورنا أفكارنا أو بعض أفكارنا، قلت إنني أشاطر مسعى رئيس الحكومة فأطرح أنا بدوري تحديات ثلاثة، والتحديات التي تجابهها الجزائر عديدة، ولكن أختار منها اليوم ثلاثة تحديات وأحاول أن ألقى بعض الأضواء عليها وأستجلي - سيدي رئيس الحكومة - بعض آرائكم حولها.

لقد اخترت تحديات ثلاثة، أولها مشروع المجتمع، ثانيها أية تنمية؟ (تحدي التنمية)، ثالثها عن السياسة الأمنية والدولية وتعبير آخر سياسة المناعة الخارجية. وإن هذه التحديات الثلاثة التي أتطرق إليها - السيد الرئيس - هي مرتبطة فيما بينها ارتباطا متينا.

فيما يخص مشروع المجتمع، يجب أن نتفق أولا وقبل كل شيء على تحليل الأمور، فقد قيل الكثير عن تحليل الأمور في بلادنا، وأنا أذكر فقط بأننا عند الاستقلال ورثنا وضعاً يتسم بالتخلف والفقر والامية، وهذا بحكم المدة الاستعمارية الطويلة التي عاشها شعبنا.

كما تجدر الإشارة إلى أنه مهما كانت نقاط الضعف التي يسجلها كل مجتمع في مسيرته التنموية فإن بلدنا أنجز الكثير في جميع الميادين في ربع قرن، وإن كان لم يستطع في هذا الربع قرن مسح كل الانعكاسات الاستعمارية التي دامت 132 سنة، هذه الجملة الأخيرة - سيدي الرئيس - هي جواب الرئيس "ميتران" الذي قال لي لما عرضت عليه أوضاعنا: أتريد أن تقول أيها السفير بأنكم لم تستطيعوا مسح كل انعكاسات الاستعمار التي دامت 132 سنة في ظرف 25 سنة؟ فقلت له بالضبط. ولكنه يبقى مع هذا - إذا سلمنا بهذا التحليل - أن طموحات الشعب الجزائري كانت أعلى من الإنجازات، وأن المسيرة السريعة أفرزت اختلالات حتى في ذهنيات البعض. وكذلك ينبغي التذكير بأن مجتمعنا أصبح ساحة لاصطدام الأفكار، منها تلك التي تأتي من الشمال، ومنها تلك التي تأتي من الشرق، ومنا من يبسط الأمور بنوع من السداجة وحسن النية في نفس الوقت راميا هذه الآراء لصالح الأخرى كلية، لأنها آتية من جهة دون الأخرى، دون أن يفرزها ويختار منها ما يليق بالجزائر، لذا فكونها جاءت من جهة أو من جهة أخرى فهي مرفوضة، وأنا أعتبر أن هذا غير لائق ولكنه كان موجودا في ساحتنا وله أهمية في أوضاعنا.

على كل، لقد وصلنا اليوم - السيد الرئيس - إلى مرحلة نضح في هذا الميدان، وملاحم مشروع المجتمع الجزائري في الغد تتجلى الآن أكثر فأكثر مما كنا عليه في الماضي، ولا أريد أن أطيل في هذا الموضوع ولكن ينبغي علي أن أذكر رأيي في هذا الموضوع وأقول إن بعض المفاهيم التي سطرها الدستور وقبلها الشعب ومنها الفكرة الأولى وهي السيادة الشعبية كمنع للسلطة، أي أن الناس أدرى أو أعلم بشؤون دنياهم، وهذا معناه أن النظريات التي كانت موجودة والتي حاولت أن تكسر هذه السيادة الشعبية من حاكمية أو ولاية فقيه وهي نظريات - تعلمون السيد الرئيس ذلك - وضعية وليست إسلامية، نظريات تستهدف مصادرة الحكم. فإذن سيادة الشعب مكسب عظيم قد أصبح راسخا عندنا، والطابع الجمهوري للدولة والنظام الديمقراطي القائم على التعددية التي أراها احترام حرية الغير، ولا أحد يحتكر الحقيقة ولا أحد يفرض رأيه على الغير، وهناك مفاهيم أخرى منها حقوق الإنسان ودولة القانون، وليس علي أن أشرحها مطولا في هذا التدخل.

فيما يخص الفكرة الثانية حول مشروع المجتمع - سيدي الرئيس - وقد ذكرها السيد رئيس الحكومة، وهي توضيح المقومات الأساسية لأمتنا من إسلام وعروبة وأمازيغية، وإبعادها عن الاستعمال الحزبي والسياسي، وأنها ليست احتكارا أو ملكا لأي أحد وإنما هي ملك للجميع. كما أشير هنا إلى التقدم الذي سجله الدستور في بعض المفاهيم الأخرى، إذ ركز في المجال الروحي على الدين الإسلامي مقرا في نفس الوقت حرية المعتقد وضرورة الاجتهاد وترقيته من أجل تطور الانسجام مع العصر، وقد نُصّب المجلس الإسلامي الأعلى - أخيرا - لهذا الشأن.

كما أنه أيضا في مشروع مجتمعنا على ضرورة الحفاظ على الاستقلال الوطني، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان وهي أفكار وردت كذلك في الدستور.

وفي هذا الصدد، وبعد استكمال بناء المؤسسات الدستورية ينبغي علينا عند الممارسة أن نعمق هذه الديمقراطية ونرقي حرية التعبير، وقد ذكر رئيس الحكومة اليوم بأن مشروع قانون الإعلام جاهز وسيقدم إلى البرلمان، وأنه في أنفسنا في هذا الميدان، وسأقول كلمتي - ربما ستكون مطولة عندما يقدم المشروع - وأود أن أجد على الأقل فكرتين للتعبير عن الحرية الكاملة في هذا الموضوع، وهما:

أولا، أن يبعد أي إجراء إداري في هذا الميدان وتصبح الإجراءات - إن اقتضى الأمر - إجراءات قضائية تجاه حرية التعبير.

أما النقطة الثانية، فهي أن ننتقل من فكرة أن الوقائع مقدسة ولا يجوز تغييرها أو اختلاقها، ولكن التعليق حر حرية كاملة. كما أسجل في ميدان آخر - السيد الرئيس - وسوف نتكلم عن ذلك في وقته، أن رئيس الحكومة ذكر أن قانون الأسرة سيقدّم في الأشهر القادمة، وهذا متصل مباشرة بمشروع المجتمع وأسجل بارتياح أن هذا القانون يقدم على أساس الحقوق الدستورية المتساوية.

نعم - السيد الرئيس - لقد توضحت الرؤية الخاصة بمشروع المجتمع في مستوى المفاهيم، ولكن المهم هو أن تصبح الممارسة اليومية دائمة في الميدان، وتصبح ثقافة منتشرة في أذهان الناس، فالنصوص موجودة لكن الممارسة تتطلب الوقت وتتطلب جهدا وينبغي علينا كلنا أن نسهر على ذلك، بحيث إن صح التعبير ينبغي أن يصبح الحاكم أو القاضي أداة للقانون وليس هما القانون كما هو اليوم وربما مازلنا لم نصل إلى هذا المستوى، ولكن ينبغي أن نعمل من أجل هذا الغرض، هذا باختصار ما يخص التحدي الأول وهو تحدي مشروع المجتمع.

أما التحدي الثاني الذي سأعرض له فيخص ميدان تحدي التنمية أو الاقتصاد، فاليوم - السيد الرئيس - استرجعت البلاد بعد جهد شاق التوازنات الكبرى في الميدان المالي بثمن اجتماعي باهظ، وينبغي المحافظة على هذه التوازنات وفي نفس الوقت معالجة الاختلالات الاجتماعية، ويتعين ترقية الإنتاج الوطني خارج المحروقات وهذه ضرورة ملحة موجودة في البرنامج، ولكن أود أن أؤكد أن هذه الضرورة ملحة فعلا.

وإني في هذا الصدد أنه باللقاء والاتفاق الذي وقع يوم الجمعة الماضية بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة، كما أنه ببرمجة قمة اقتصادية اجتماعية ثلاثية في المستقبل، وأمل أن يستمر هذا الأسلوب التحويري، وهو أسلوب حضاري راق، من شأنه أن يؤدي إلى اقتصاد سوق ذي طابع اجتماعي حسب ما يقول الألمان، أو ذي طابع إنساني، ولا أريد أن أطيل الحديث في هذا المحور، حيث قدمت - السيد رئيس الحكومة - الكثير من الأجوبة في هذا الميدان، وإني أود فقط أن أركز في الأخير، في هذا المجال وفي هذا التحدي باختصار على نقطتين:

أولا، قضية المديونية، حيث أخذنا درسا مرأ في الجزائر من قضية المديونية الخارجية، وهذا يؤدي بي إلى القول بضرورة منع أو تحريم وأستعمل هذه الكلمة القوية لأقول، بتحريم الاستدانة من أجل الاستهلاك، الشيء الذي حصل في سنة 1986، حيث كانت الاستدانة من أجل الاستهلاك لا من أجل الاستثمار، وهذا أقوله حتى لا ننقل إلى جدولة أخرى تكون عواقبها وخيمة، وقد ذكر رئيس الحكومة ووزير المالية بأننا لن نذهب إلى جدولة أخرى، ولكن ينبغي أن نركز أكثر فأكثر على هذا الجانب من الاستدانة حيث سبق وأن دفعنا ثمن الاستدانة من أجل الاستهلاك سنة

يبقى سؤال آخر مطروحا علينا، وربما لن نطرحه اليوم أو في هذا المكان، يتعلق بمعرفة هل كانت هذه الاستدانة آنذاك أمرا مقصودا أم تهورا فقط من طرف من تعلمون؟

فيما يخص النقطة الثانية في هذا الميدان، ففي رأيي ينبغي أن نسهر على إدماج العناصر الثلاثة الآتية في التنمية:

- عنصر النشاطات الإنتاجية،

- عنصر النمو السكاني وتنظيمه،

- عنصر التهيئة العمرانية.

هذه العناصر الثلاثة مهمة جدا، حيث توزع النشاطات على التراب الوطني، وبالتالي يوزع السكان على كل التراب الوطني، وهذا من شأنه أن يخلق توازنا أكثر في البلاد، ويزرع الانسجام الاجتماعي، ولم لا استرجاع الطبقة الوسطى العريضة الواسعة التي كانت قد تكونت وتحطمت وهذه الطبقة الوسطى الواسعة أعتبرها أساسا للديمقراطية ولحقوق الإنسان، وأعتبرها أيضا أساسا للاستقرار، لأن الاستقرار والديمقراطية يسيران معا ويتفاعلان معا.

أصل الآن إلى التحدي الثالث والأخير، وهو تقوية السياسة الأمنية بمعناها الواسع في المجال الدولي، حيث لا أريد أن أطيل الحديث وأود -السيد الرئيس- أن تكون لنا فرصة أخرى مع السيد رئيس الحكومة أو مع السيد وزير الشؤون الخارجية أو على مستوى اللجان لنتكلم في هذا الموضوع أو نتكلم عنه، لأن هناك قضايا كثيرة مطروحة، مثل قضية المغرب العربي، الأوضاع العربية، قضية المتوسط، العلاقات مع الاتحاد الأوروبي... إلخ، لا أتعرض إليها اليوم، وأمل أن نتكلم عنها في وقت آخر.

لكن، أقول اليوم في هذا الميدان إننا أخذنا دروسا وتجارب هامة في الفترة الأخيرة وهي فترة المحنة، وسمحوا لي أن أقول - أنا شخصيا - تعلمت في هذا الميدان وفي ظرف ست (6) سنوات أكثر مما تعلمته في ظرف 25 سنة من العمل الخارجي.

ومن هذا المنطلق أقول إننا كنا نعتمد على أنفسنا وكنا نذكر ذلك، لكننا اليوم ينبغي أن نعتمد على أنفسنا أكثر من ذي قبل، حيث إننا عرفنا الصديق والأخ الحقيقي، كما عرفنا من زاد الطين بلة حتى من الذين يسمون أنفسهم أشقاء، وعرفنا تصفية الحسابات التاريخية.

سيدي الرئيس، إن الشرط الأول في هذا الميدان حسب رأيي هو - طبعا - تقوية الجبهة الداخلية، وهو تعبيرها الأول في المجال الخارجي، وأود أن أركز على هذه الفكرة، وهي الاتفاق في مستوى الطبقة السياسية على حد أدنى، وإن كنت أود أن يكون هذا الحد الأدنى عاليا، لكن ينبغي أن أقول إن على الطبقة السياسية أن تتفق على حد أدنى من الثوابت مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية وهو مبدأ دولي ودستوري في نفس الوقت، وعدم معالجة قضايانا الداخلية في الخارج، وهذا معمول به من طرف الجميع ماعدا نحن حيث أصبحت قضايانا الداخلية في سوق مبعثرة رغم وجود حرية التعبير في البلاد، وأضيف إلى ذلك ضرورة تحصين البلاد وجعل ميزان القوى لصالحنا، علما أنه لما ضعفت مناعتنا، وهنا أتساءل هل ضعفت مناعتنا أم أضعفت عمدا؟ عندئذ حاول الغير التدخل في الشؤون الجزائرية.

ولقد شاهدنا - في المدة الأخيرة - تحسنا في هذا الميدان بعد تحرشات ومحاولات للنيل من السيادة الوطنية، ومحاوله ضرب بعض أركان الدولة، وهنا أتساءل لماذا تحسنت الأمور في المدة الأخيرة والسبب الأول - في نظري - هو وضوح الرؤية عند الجميع في التشبث بهذا المبدأ وهو عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية مهما كان غطاؤه، فحق التدخل وواجب التدخل كلها مبررات وغلاف لتدخل الغير من أجل مصالحهم لا من أجل مصالحنا، ولما وعينا ذلك ووعت الطبقة السياسية ذلك أثمرت الجهود، ثم بالإضافة إلى تجنيد الأداة الدبلوماسية شعرنا بضرورة تجنيد الجميع في هذا الميدان من برلمان ومجتمع مدني وتسخير وسائل الاتصال.

وفي هذا الصدد، أنا مرتاح للندوات التي يقيمها ممثل الحكومة أو الناطق باسم الحكومة بعد كل اجتماع، والناطق الرسمي للخارجية كل أسبوع، لأن الرأي العام أصبح الآن مطلعاً على ما يجري في البلاد ويفهم القضايا، وبالتالي يمكن أن يقبلها أو لا يقبلها، وهو في كل الأحوال يجند نفسه للدفاع عنها.

وفي هذا الصدد أود - سيدي رئيس الحكومة - معرفة رأيكم في كيفية تسخير وتنسيق كل هذه الوسائل من أجل الدفاع عن مناعتنا في الخارج، أقول كل الوسائل من دبلوماسية وبرلمان ومجتمع مدني وصحافة، وهذه الوسائل متوفرة في بلادنا، ويمكن دفعها أكثر.

وأضيف - في الأخير - أنه ينبغي علينا في هذا الميدان أن نفكر أكثر في عناصر المناعة، وبالإضافة إلى تحسين وتقوية أوضاعنا السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية، ينبغي أن تكون لدينا وسائل الدفاع عن أنفسنا، وربما وسائل - أقول هذه الكلمة - التشويش، والديمقراطية واحدة من هذه الوسائل وهي سلاح بين أيدينا من أجل la subversion لماذا؟ أو من أجل la nuisance بالتعبير الصحيح؟ لأنه لما فقدنا كفاءة ومقدرة الإضرار عندئذ أضربنا الآخرون، ولم لا نختار نحن في عالمنا الذي ننتمي إليه الديمقراطية المعمقة، حقوق الإنسان، دولة القانون والاجتهاد؟ فتصبح اختياراً وهي مطلب جماهيري، طبعاً أنا لا أختارها كسلاح ضد الغير، بل أختارها لأن هذا الشعب اختارها كمطلب جماهيري، لذا ينبغي تعميقها وإعطاء الشرعية للسلطة في هذا البلد.

وثانياً تصبح بين أيدينا سلاحاً للدفاع عن أنفسنا وزيادة مناعة الأمة الجزائرية. وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس: أشكر السيد إسماعيل حمداني، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع على المشاركة في هذه الجلسة المسائية، وأعلمكم أن عدد المسجلين للتدخل قد بلغ 25 متدخلاً وسنستأنف أشغالنا غداً على الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحاً، أتمنى لكم ليلة سعيدة وشكراً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً.

تدخلات كتابية

* تدخل السيد سنوسي بوشنتوف :

إلى السيد رئيس الحكومة

سيدي،

تحية حارة وبعد،

نود من خلال هذا التدخل الكتابي لفت نظركم إلى النقاط التالية:

أولاً: نظراً إلى أن البلدية تعد الخلية القاعدية، وبالنظر خاصة إلى أنها تعيش حالياً وتتخبط في عجز مالي شبه دائم يؤدي إلى تجميد نشاطها مما تكون له آثار سلبية على المواطنين، نطلب من الحكومة برمجة إعانة مالية لتغطية هذا العجز حتى يسمح للبلديات بتوفير التجهيزات اللازمة في مجالات النظافة والنقل...

ثانياً: نظراً لقلة المياه الصالحة للشرب، نطلب من الحكومة أخذ الضرر الذي أضحي يهدد المياه الجوفية بعين الاعتبار، حيث لوحظ حفر آبار كثيرة وبصفة غير شرعية مما انعكس على هذه المياه خاصة "بسبل غريس" بولاية معسكر. وفي هذا الصدد ولتدعيم ولاية معسكر بالمياه الصالحة للشرب، نطلب منكم وضع مشروع خاص بهذا الشأن.

ثالثاً: في إطار الاعتناء بالأمكان التاريخية وتشجيع السياحة، يظهر أنه أصبح من الضروري إنشاء متحف خاص يدخل على وزارة الثقافة الإهتمام بهذه الأماكن، ونذكر على سبيل المثال المكان التاريخي "لإنسان تغنيف" الموجود بولاية معسكر.

رابعاً: نظراً للتوزيع غير المتوازن للأطباء الأخصائيين عبر التراب الوطني، نطلب من سيادتكم وضع سياسة تشجيعية لدفع هؤلاء للالتحاق بمستشفيات المدن الصغرى، وذلك لتخفيف الضغط على المستشفيات الكبرى وتخفيف عناء المواطنين البسطاء خاصة.

مع الشكر الجزيل.

--*--

*** تدخل السيد محمد طاجين:**

إلى السيد رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي،

تحية طيبة والسلام،

أما بعد، وفي إطار استفساراتنا عن برنامجكم، نود لفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

أولاً: حتى عهد قريب وقبل إنشاء الحرس البلدي، كانت البلديات تستفيد من تمويل يأتيها من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (F.C.C.L)، وكانت ميزانياتها متوازنة بفعل هذا التمويل، إلا أنه حتى الآن وغالبية البلديات تعيش عجزاً مالياً كبيراً ترتب عنه شبه تجميد لنشاطاتها الأساسية. وعلى هذا، أستاذكم عن كيفية تغطية هذا العجز المالي حتى يعطى للبلديات نفس جديد.

ثانياً: لقد خططت حكومتكم لاختيار منطقة حرة، ولكم في ذلك ملفات جاهزة قدمت لكم من قبل عدة ولايات، لهذا نود بالضبط معرفة موقفكم فيما إذا كانت ستستفيد ولاية مستغانم من اختياركم لها لإنشاء هذه المنطقة.

ثالثاً: نعلمكم سيدي رئيس الحكومة أن دائرة "سيدي علي" بولاية مستغانم تضم مستشفى يحتوي على 240 سريراً له "جمعية" تعمل على ترقيته ومساعدته بإمداده بالأجهزة والأدوية الضرورية، إلا أن هذا المستشفى يشكو نقصاً في الأطباء المختصين، الشيء الذي يؤدي إلى ضياع هذه الأدوية وتجميد عمل الأجهزة. وفي هذا الشأن، علمنا بأن هناك وفوداً أجنبية (صينية) ستأتي إلى الجزائر، لذا نطلب منكم -أمام عدم وجود الإطارات الجزائرية- أن تساعدونا على توجيه مثل هذه الوفود نحو مستشفى دائرة "سيدي علي" بولاية مستغانم التي تحتوي على 82.000 نسمة، مع الإشارة دائماً إلى أن مشكل السكن غير مطروح بالنسبة إلى هؤلاء الأخصائيين.

مع الشكر الجزيل.